بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

"تأثير تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المُدرجة بسوق الأوراق المالية في ليبيا"

دراسة تطبيقية

The Impact of Applying Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reports for the Corporations Listed in Libyan's Security Markets.

"*An Applied Study*"

بحث مقدم للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

مقدم من

أنس عبد القادر عياد عامر

تحت إشراف:

أ.د. عاطف محمد العوام

أستاذالمحاسبة المالية- كليةالتجارة

جامعة عين شمس

أ.د.طارق عبدالعال حماد

أستاذ المحاسبة المالية- كليةالتجارة

جامعة عين شمس

سبتمبر 2020

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: أنس عبد القادر عياد عامر

عنوان الرسالة : تأثير تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المُدرجة بسوق الأوراق المالية في ليبيا (دراسة تطبيقية)

The Impact of Applying Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reports for the Corporations Listed in Libyan's Security Markets.

"*An Applied Study*"

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / يحى محمد أبو طالب أستاذ المحاسبة المالية – كلية التجارة – جامعة عين شمس	**رئيساً**
الأستاذ الدكتور / سامي معروف عبد الرحيم أستاذ المحاسبة المالية – كلية التجارة * جامعة الاسماعيلية	**عضواً**
الأستاذ الدكتور / عاطف محمد العوام أستاذ المحاسبة المالية – كلية التجارة – جامعة عين شمس	**مشرفاً**
الأستاذ الدكتور / طارق عبد العال حماد أستاذ المحاسبة المالية – كلية التجارة – جامعة عين شمس	**مشرفاً بالإشتراك**

تاريخ المناقشة والحكم على الرسالة

2020/9/23

الدراسات العليا

آجيزت الرسالة بتاريخ	ختم الاجازة
/ / 2020	/ / 2020
موافقة مجلس الكلية	موافقة مجلس الجامعة
/ / 2020	/ / 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

" فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علماً "

صدق الله العظيم

القرآن الكريم – سورة طه – الاية (114).

إهـــــداء

إلى من أوصى بهم الله براً وإحساناً

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

وإلي روح أخواي أسامة وحاتم رحمهما الله

الى أخوتي واخواتي الأعزاء

وزوجتي الحبيبة وأولادى

عبدالقادر وأسامة ومحمد قرة عيني.

الشكر والتقدير

الحمد لله عز وجل، الذى مهد لى طريقاً أسلكه لطلب العلم وأصلى وأسلم على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،

أنه لمن دواعي فخرى وإعتزازي ومن الواجب علي أن أسجل وافر شكري واحترامى لكل من تفضل بتقديم العون لإتمام هذه الدراسة وأخص ببالغ التقدير والإعزاز أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عاطف محمد العوام أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة- جامعة عين شمس- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة والذي غمرني بالعديد من النصائح والتوجيهات ووجدت منه كل دعم ومساندة طيلة فترة إعداد الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذى الجليل الاستاذ الدكتور/ طارق عبدالعال حماد أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة – جامعة عين شمس- عميد كلية التجارة الأسبق، وذلك لما قدمه من نصائح وإرشادات أثناء إعداد الرسالة مما كان له أبلغ الأثر في إخراج هذه الرسالة في صورتها الحالية.

كما يتوجه الباحث بالشكر الجزيل، للسادة اعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، وهما الأستاذ الدكتور/ يحي محمد أبوطالب - استاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة - جامعة عين شمس ، والأستاذ دكتور/ سامي معروف عبدالرحيم -أستاذ المحاسبه الملية بكلية التجارة –جامعة الإسماعيلية ، لقبولهما مناقشة هذه الرسالة، رغم جسامة أعبائهما وعظيم مسئولياتهما، جزاهما الله عن الباحث خير الجزاء.

كما أخص بالشكر والدي وقدوتي في الحياة وأخي وزميلي أستاذ حسام عامرالذي كان نعم الناصح والداعم لأنجاز الأطروحة، كما لا يفوت الباحث أن يتوجه بخالص الشكر، إلى جميع السادة اعضاء مجالس الادارة للشركات المُدرجة فى سوق المال الليبى والسادة اعضاء لجنة المراجعه والسادة اعضاء قسم المحاسبة والمراجعة بهذه الشركات، وكذلك السادة المراجعين الخارجيين على ما قدموه من تجاوب إيجابي خلال المقابلات التي تمت معهم ومشاركتهم الفعالة في الإجابات على قائمة الإستقصاء الخاصة بإجراء الدراسة الميدانية.

وفي النهاية يود الباحث أن يشير إلى أن هذه الرسالة شأنها شأن أي عمل بشري لا يخلو من النقائض والكمال لله وحده وسوف أبذل قصارى جهدي لتداركها في المحاولات البحثية المقبلة إن شاء الله وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

أنس عبدالقادرعامر

ملخص الدراسة

باللغة العربية

1- المقدمة:

ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمة الشركات فى العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية خاصة فى أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، التي حدثت فى العديد من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا وإيطاليا، كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكى من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 للعديد من الشركات لعل من أبرزها، أزمة شركتى أنرون للطاقة، وورلدكوم للاتصالات، وتزايدات أهمية الحوكمة من ناحية أخرى نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التى يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادى.

وبعد التقلبات التى شهدتها أسواق المال فى العديد من الدول العربية عام 2008 والتى أثرت سلبياً على المستثمرين فى تلك الأسواق وخاصة الصغار منهم، سارعت العديد من هيئات سوق المال والجهات الإشرافية فى تلك الدول بإصدار لوائح لحوكمة الشركات بها، وطالبت الشركات المسجلة أسهمها بأسواقها المالية بتطبيقها، وهذا يعكس بلا شك أهمية مفهوم حوكمة الشركات ودوره فى استقرار أسواق المال وحماية حقوق المستثمرين .

2- مشكلة البحث:

هناك اتجاه عام بين دول العالم عموماً والدول العربية خصوصاً لتبنى حوكمة الشركات لما لحوكمة الشركات من دور فى تعزيز وتدعيم أسواق المال فى الدول المتقدمة عموماً والدول الناشئة خصوصاً، بالإضافة لتفعيل دور آليات الحوكمة والتى من خلالها يمكن ضمان الدقة والنزاهة والشفافية والرقي بجودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة المُدرجة في أسواق المال ، وتلعب حوكمة الشركات دورا بارزا فى محاربة الفساد المالي والإدارى وتجأوزات مجالس الأدارة وفى زيادة الشفافية والإفصاح المحاسبى وحماية حقوق صغار المستثمرين. وحيث أن سوق المال الليبى هو حديث العهد بالإنشاء حيث تم أنشاؤه استنادا إلى القانون رقم 21 لسنة 2001 على أثر هذا قامت اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار (سابقاً) بوضع مشروع للنظام الأساسى وإحالته إلى اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) ، والتى أصدرت قرارها رقم 134 لسنة 2006 بشأن إنشاء سوق المال الليبى وإصدار النظام الأساسى للسوق وإلزام هذا

القرار للشركات المُدرجة أو التى تريد إدراجها بسوق الأوراق المالية الليبى بضرورة تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات ، ويعتبر القرار رقم 134 بداية تطبيق حوكمة الشركات فى ليبيا ، وحيث أن تطبيق آليات حوكمة الشركات بفاعلية يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة جودة التقارير المالية المنشورة فى أسواق رأس المال فأن مشكلة هذه الدراسة تتمثل فى محاولة الإجابة على التساؤل التالى:

تحديد ما هي آليات الحوكمة التى تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المُدرجة في سوق المال الليبي؟

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي لتحديد آليات الحوكمة التي تؤثر على جودة التقارير المالية للشركات المُدرجة في سوق المالي الليبي ويتفرع منه الاهداف الفرعية التالية:

1- تحديد تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية.
2- تحديد تأثير آليات الحوكمة الخارجية على جودة التقارير المالية.

4- حدود البحث:

تقتصر آليات الحوكمة على مجلس الأدارة ، لجان المراجعة ، جودة المراجعة الداخلية ، كفاءة واستقلالية المراجعة الخارجية، تشريعات الجهات الرقابية العليا في الدولة، شروط القيد والتداول في سوق الأوراق المالية، كما يقتصر هذا البحث على سوق المال الليبى والشركات المُدرجة بسوق المال الليبي.

5- الدراسة التطبيقية:

لتحقيق هدف البحث فقد قام الباحث بالاجراءات التالية:

تمهيد للدراسة الميدانية ومن ثم تحديد عينة الدراسة، وعرض أسلوب إجراء الدراسة الميدانية، وشرح مراحل إعداد إستمارة الإستقصاء. ولقد تم تقسيم استمارة الاستقصاء الى قسمين هما: القسم الاول من استمارة الاستقصاء ويحتوى على البيانات الديموجرافية للافراد المستقصى منهم، اما القسم الثانى من استمارة الاستقصاء فيحتوى على العبارات التى تم استخدامها لقياس متغيرات الدراسة. ولقد تم اقتراح سبعة متغيرات كل متغير يمثل محور من محاور الدراسة.

يلى ذلك تحليل متغيرات الدراسة الديموجرافية، وهذه المتغيرات هى: المؤهل العلمى، التخصص، المسمى الوظيفى، عدد سنوات الخبرة، الدورات التدريبية.

وبعد تحليل المتغيرات الديموجرافية استعرض الباحث التحليل الإحصائى لبيانات استمارة الاستقصاء، بدءاً باختبار الثبات والصدق لعبارات الاستمارة ومحاور الدراسة.

كما قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور الأول "**مجلس الإدارة**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور الاول مجلس الاداره.

وكذلك قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور الثانى "**لجان المراجعة**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور الثانى لجان المراجعة.

وكذلك قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور الثالث "**جودة المراجعة الداخلية**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور الثالث جودة المرجعة الداخلية.

وكذلك قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور الرابع "**كفاءة واستقلالية المراجعة الخارجية**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور الرابع كفاءة واستقلالية المراجعة الخارجية.

وكذلك قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور الخامس "**تشريعات الجهات الرقابية العليا**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور الخامس تشريعات الجهات الرقابية العليا.

وكذلك قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور السادس "**شروط القيد والتداول في سوق الأوراق المالية**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور السادس شروط القيد والتداول في سوق الأوراق المالية.

وكذلك قام الباحث بتصميم التوزيعات التكرارية لعبارات المحور السابع "**جودة التقارير المالية**" بالإضافة الى إجراء تحليل الاحصاءات الوصفية لاراء فئات الدراسة لعبارات المحور السابع جودة التقارير المالية.

ولقد قام الباحث باجراء هذه التحليلات للتعرف على آراء مفردات العينة وتحديد اتجاهاتهم نحو متغيرات الدراسة. كذلك تمكن الباحث من حساب الاهمية النسبية لعبارات كل محور من محاور الدراسة لتحديد العبارات الاكثر أهمية والاقل اهمية، وكذلك تحديد الاهمية النسبية لمتغيرات الدراسة والتى تعبر عن محاور الدراسة.

وبعد تصميم التوزيعات التكرارية لعبارات الاستمارة ومحاورها، قام الباحث بإجراء اختبارات ومقاييس الإحصاءات الامعلمية، والتي تضمنت استخدام اختبار "ت" لتحديد اتجاه اجابات مفردات العينة، هل يميلون إلى الجانب الأيمن والذى يعبر عن الموافقة والموافقة بشدة، أم يميلون إلى الجانب الأيسر والذى يعبر عن الرفض أو الرفض بشدة، وذلك لتعميم نتائج دراسة العينة على مجتمع البحث. وتوافر لدى الباحث دليل إحصائي على أنه يمكن القول بأن مجتمع الدراسة يميل إلى الموافقة أو الموافقة بشدة على عبارات الاستمارة وذلك بأحتمال 95%.

ثم تطرق الباحث إلى اختبار فروض الدراسة الستة، وتوصل الباحث الى النتائج التالية

6- نتائج البحث:

<u>نتائج اختبار الفرض الأول:</u>

ينص الفرض العدم الأول على "**توجد علاقة معنوية بين مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية المنشورة فى سوق المال الليبي**"

لقد توافر لدى الباحث دليل إحصائي على قبول الفرض العدم الأول باحتمال ثقة قدره 95%.

<u>نتائج اختبار الفرض الثاني:</u>

ينص الفرض العدم الثانى على "**توجد علاقة معنوية بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية المنشورة فى سوق المال الليبي** "

لقد توافر لدى الباحث دليل إحصائي على قبول الفرض العدم الثانى باحتمال ثقة قدره 95%.

<u>نتائج اختبار الفرض العدم الثالث:</u>

ينص الفرض العدم الثالث على "**توجد علاقة معنوية بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة فى سوق المال الليبي**"

لقد توافر لدى الباحث دليل إحصائي على قبول الفرض العدم الثالث باحتمال ثقة قدره 95%.

نتائج اختبار الفرض الرابع:

ينص الفرض العدم الرابع على "**توجد علاقة معنوية بين كفاءة واستقلالية المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية المنشورة فى سوق المال الليبي**"

لقد توافر لدى الباحث دليل إحصائي على قبول الفرض العدم الرابع باحتمال ثقة قدره 95%.

نتائج اختبار الفرض الخامس:

ينص الفرض العدم الخامس على "**توجد علاقة معنوية بين تشريعات الجهات الرقابية العليا في الدولة وجودة التقارير المالية المنشورة فى سوق المال الليبي**"

لقد توافر لدى الباحث دليل إحصائي على قبول الفرض العدم الخامس باحتمال ثقة قدره 95%.

نتائج اختبار الفرض السادس:

ينص الفرض العدم السادس على "**توجد علاقة معنوية بين شروط القيد والتداول في سوق الأوراق المالية وجودة التقارير المالية المنشورة فى سوق المال الليبي**"

لقد توافر لدى الباحث دليل إحصائي على قبول الفرض العدم السادس باحتمال ثقة قدره 95%.

7- توصيات البحث:

بالرغم من إقرار نتائج البحث بوجود علاقة طردية فيما بين آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للشركات المُدرجة فى سوق الأوراق المالية الليبي، إلا أنه يمكن الإقرار بأن مستوى الافصاح في التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية الليبي لا يزال بعيداً عن المستوى المأمول، خاصةً إذا ما تمت مقارنته بالأسواق المالية الأقليمية والدولية. وحتى تزيد فاعلية وشفافية ومصداقية نشر التقارير المالية الموثوقة في سوق المال الليبي فإن الباحث بإمكانه وفى ضوء نتائج البحث الآنفة الذكر أن يقدم التوصيات التالية للجهات المعنية حسب الجدول التالي:

الهدف	النتيجة	التوصية	لمن تقدم التوصية	آليات التنفيذ	الفترة الزمنية اللازمة
إلقاء الضوء على المتطلبات التشريعية والإجراءات الحكومية الواجب اتخاذها لضمان آليات الحوكمة وتنشيط سوق المال.	عدم توافر هذه الآليات في ليبيا سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.	1. تنشيط أسواق المال في ليبيا وضمان إيجاد بيئة شفافة في البورصة الليبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي في الآونة الأخيرة بعد سنة 2011.	جهات التشريع والجهات الحكومية	1. شروط القيد وفقاً لما هو متعارف عليها في أسواق المال العالمية أو في بعض الدول العربية مثل مصر وأهمها إلزام كل شركة مُقيد لها أوراق مالية بجداول البورصات بنشر ملخص واف لتقرير مجلس الإدارة وللقوائم السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت)، وعلى أن تكون جميعها بخط مقروء في صحيفتين مصريتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية قبل موعد اجتماع الجمعية العامة على الأقل 21 يوماً ولا يجوز الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للتصديق على القوائم المالية قبل تسليمها مستوفاة للهيئة وإدارة البورصة.	من 3 سنوات إلى 5 سنوات